دكتور
سامى نجيب
أستاذ التأمين - كلية التجارة جامعة بنى سويف
رئيس شعبة بحوث وإدارة الأخطار والتأمين
أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا
إستشارى التأمين بالمجلس الأعلى للجامعات
خبير تأمين إستشارى ومحكم

السيد الدكتور/ عادل محمد صالح
مدير المركز العربى للتأمينات الإجتماعية
الخرطوم

تحية طيبة وبعد،

تلقيت بكل إهتمام كتابكم ش/٨٩ المؤرخ ٢٠١٦/٨/١٨ الوارد لنا فى ٢٠١٦/٨/١٧ بشأن تكليفنا بإعداد ورقة عمل للمشاركة فى فعاليات حلقة قومية حول :

دور إستثمارات التأمينات الاجتماعية
فى خلق فرص عمل جديدة ومحاربة البطالة

المقرر عقدها بالخرطوم نوفمبر ٢٠١٦

أتشرف بأن أرفق لسيادتكم ورقة العمل التى كلفنا بإعدادها بعنوان:

دور إستثمارات التأمينات الاجتماعية
فى
تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية

وتقع فى ٢٧ صفحة وتتضمن العناصر التالية :

- **تمهيد : التنمية المستدامة وتفعيل التأمينات الإجتماعية** التنمية للإنسان وبالإنسان يستهدفان الحياة الكريمة.
- **الإستثمار فى تنمية الريف والتصنيع الزراعى** سبيلاً لإمتداد التأمينات لعمال الزراعة.
- **الإستثمارات ذات المردود المتوازن إقتصادياً وإجتماعياً.**
- **أوجه الإستثمار لتحسين الخصائص السكانية** بالحد من معدلات وشدة الفقر.
- **أوجه الإستثمار للحد من البطالة وتأمين العمل اللائق.**

وتفضلوا سيادتكم بقبول وافر الإحترام،،،

تحريرا فى ٢٠١٦/١٠/٣٠

خبير التأمين الإستشارى

أ.د. سامى نجيب

أ.د. سامى نجيب
إستشاريون فى شئون التأمين والإستثمار
٦ شارع محمود حافظ- ميدان سفير- م. الجديدة
تليفون ٢٧٧٩٧٣٤٠ مباشر وفاكس ٢٧٧٩٦١٢١
ص.ب: ٥٨٧٨ هليوبوليس غرب – رقم بريدى ١١٧٧١
بريد الكترونى naguib_samy@hotmail.com
www.samynaguib.com

الحلقة القومية حول: [1]

دور إستثمارات التأمينات الإجتماعية
فى خلق فرص عمل جديدة ومحاربة البطالة
المنعقده بالخرطوم نوفمبر ٢٠١٦

ورقة عمل عن:

دور إستثمارات التأمينات الإجتماعية
فى
تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية

* **تمهيد : التنمية المستدامة وتفعيل التأمينات الإجتماعية** التنمية للإنسان وبالإنسان يستهدفان الحياة الكريمة.
* **الإستثمار فى تنمية الريف والتصنيع الزراعى** سبيلاً لإمتداد التأمينات لعمال الزراعة.
* **الإستثمارات ذات المردود المتوازن إقتصادياً وإجتماعياً.**
* **أوجه الإستثمار لتحسين الخصائص السكانية** بالحد من معدلات وشدة الفقر.
* **أوجه الإستثمار للحد من البطالة وتأمين العمل اللائق.**

إعداد

أ.د. سامى نجيب

خبير تأمين إستشارى ومحكم
أستاذ التأمين بجامعة بنى سويف
رئيس شعبة بحوث وإدارة الأخطار والتأمين
أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا
إستشارى التأمين بالمجلس الأعلى للجامعات المصرية

---

(١) الجهة المعنية بالتنفيذ:
المركز العربى للتأمينات الاجتماعية – إدارة الحماية الاجتماعية وعلاقات العمل – منظمة العمل العربية **بالتعاون مع الجهاز الإستشارى للضمان الإجتماعى بجمهورية السودان.**

١

تمهـــيد

التنمية المستدامة وتفعيل التأمينات الإجتماعية

التنمية للإنسان وبالإنسان يستهدفان الحياة الكريمة

فى إستهدافنا للتنمية الإقتصادية والإجتماعية المستدامة ندرك أن الإنسان هو الغاية وهو الوسيلة ومن هنا تهتم التنمية بتنمية قدرات الإنسان وتحسين الخصائص السكانية بإعتبار أن حياة الإنسان وكرامته هى محور وغاية التنمية المستدامة.

وفى هذا تشير الإحصاءات السكانية (بالتقارير الدولية للتنمية) **إلى أن حوالى ٤٠% من سكان العالم من فقراء الدخل** (حوالى ٢,٢ مليار من بين ٥,٤ مليار شخص) **وأن ٧٥% منهم يعيشون بالمناطق الريفية يعملون بالزراعة وتربية الماشية حيث تنتشر البطالة** (الموسمية) **وتنخفض الإنتاجية والأجور.**[١]

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن حيث تتواضع مستويات الحماية الإجتماعية فإن الآثار السلبية للأزمات المالية تتسارع وتؤدى إلى أزمات إجتماعيةّ حادة وإلى إرتفاع معدلات البطالة ونلمس ذلك بوضوح فى الدول النامية، حيث تتزايد نسبة العاملين فى الإقتصاد غير النظامى الذى لم تمتد إليه نظم التأمين الإجتماعى. وتتضاءل الرعاية الصحية وتتزايد أعداد الفقراء. [٢]

وهكذا يتأكد تلازم وتزامن التنمية المستدامة مع تفعيل نظم التأمينات الإجتماعية حيث تؤدى تدابير التنمية الإقتصادية والإجتماعية إلى تنمية القدرات البشرية على التكسب ... وحيث يتأكد دور التنمية الإقتصادية والإجتماعية فى خلق فرص العمل المجزية واللائقة لدعم التماسك الإجتماعى والإستقرار السياسى (فالعمل اللائق هو السبيل نحو إستقرار وتماسك الجماعات والمجتمعات) **... وحيث يحقق التشغيل فوائد عديدة للمجتمع.**

---

(١) وفقاً للوضع عام ٢٠١٢ فإن حوالى ١,٢ مليار شخص فى العالم (٢٢ فى المائة) **يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار أمريكى فى اليوم، ويعيش حوالى ٢,٧ مليار شخص على أقل من ٢,٥٠ دولار باليوم** (ويعيش ١,٥ مليار شخص حالة فقر متعدد الأبعاد) **... وإذا ما إرتفع خط فقر الدخل إلى ٢,٥٠ دولار أمريكى، يرتفع المعدل العالمى لفقر الدخل إلى حوالى ٥٠ فى المائة** (حوالى ٢,٧ مليار شخص)**، كما تنضم أعداد كبيرة من الأشخاص إلى قافلة المعرضين للفقر والظروف المتردية.**

(٢) تشير تقديرات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة إلى إمتداد المجاعات إلى ٨٤٢ مليون شخص وفقاً للوضع فى عام ٢٠١٢.

ونتناول ذلك بالدراسة من خلال بيان أهمية التوافق والإرتباط بين تحقيق إستدامة التنمية الإقتصادية والإجتماعية وبين أوجه إستثمار أموال نظم التأمينات الإجتماعية على النحو التالى:

- **الإستثمار فى تنمية الريف والتصنيع الزراعى** سبيلاً لإمتداد التأمينات لعمال الزراعة.
- **الإستثمارات ذات المردود المتوازن إقتصادياً وإجتماعياً.**
- **أوجه الإستثمار لتحسين الخصائص السكانية** بالحد من معدلات وشدة الفقر.
- **أوجه الإستثمار للحد من البطالة وتأمين العمل اللائق.**

٢
الإستثمار فى تنمية الريف والتصنيع الزراعى
سبيلاً لإمتداد التأمينات لعمال الزراعة

مع إنتشار وحدة الفقر فى المناطق الريفية تتعدد أبعاد الفقر [١] حيث يهدد النظام البيئى الأحوال المعيشية للمقيمين بالريف ممن يعتمدون فى معيشتهم على الموارد الطبيعية بشكل مباشر (الغابات غير الخشبية، وزراعة الكفاف، وزراعة المحاصيل)**.**

وعلى المستوى الدولى تشير الإحصائيات المتاحة عن عام ٢٠١٢ إلى أن ٤٠% من القوى العاملة فى العالم يعملون فى الزراعة (٦٠ فى المائة منهم من بلدان مجموعة التنمية البشريةً المنخفضة)**. ويعيش الثلثان من السكان الأشد فقرا فى المناطق الريفية** (ويعتمدون أساساً على الزراعة والموارد الطبيعية)**.**[٢]

وفى بيان مدى وأهمية تلازم تنمية الريف مع تفعيل نظم التأمينات الإجتماعية بإستهدافها الحماية الإجتماعية للقوى العاملة بمفهومها الواسع والذى يمتد للعاملين بالزراعة (الفلاحة والصيد والثروة الحيوانية) **فإننا ندرك دور إستثمارات التأمينات الإجتماعية** (المتنامى والأساسى) **لدعم التعاونيات فى تسويق منتجاتها الزراعية وفى توفير الخدمات اللازمة للنشاط الزراعى والحيوانى ... ولأدركنا أيضاً أهمية الإستثمار فى مجال التصنيع الزراعى وفى مجال الخدمات الصحية** للحد من تزايد معدلات الخصوبة (ترشيد الإستهلاك) والنمو السكانى **... كما ندرك أهمية مراعاة التأثير المتبادل بين تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية وتفعيل الحماية الإجتماعية وإمتداد نظام التأمينات الإجتماعية إلى العاملين بالزراعة وما يتصل بها من نشاط تصنيعى.**

---

(١) حيث تتواضع وتتضاءل مستويات التنمية نجد أن ٤٠ فى المائة من الأسر يعيشون فى المناطق الريفية وأن الغالبية العظمى منهم فى حالة فقر متعدد الأبعاد (أكثر من ٩٥ فى المائة من الأسر فى المناطق الريفية)**.**

(٢) كشفت منظمة اليونسكو عام ٢٠١٠ عن مدى إمتداد حدة الفقر إلى الأطفال حيث تبين إرتفاع عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس على المستوى الدولى إلى ٦١ مليون طفل (٥ مليون بالدول العربية ووفقا لإحصائيات منظمة العمل العربية فهناك حوالى ١٥ مليون طفل عربى تتراوح أعمارهم بين ٣ أعوام و ١٧ عاما تركو مقاعد الدراسة ليزاولوا أعمالا هامشية تفتقر للحماية التشريعية والإجتماعية).

وعلى المستوى العربى إهتمت وتهتم منظمة العمل العربية بعقد مؤتمرات لبيان دور وتدابير الحماية الإجتماعية سبيلا للعدالة الإجتماعية وضمانا لجيل المستقبل وإهتمت إحدى ندواتها التى عقدت بالتعاون مع الإتحاد التعاونى العربى بدور التعاونيات فى الحد من عمالة الأطفال.

وفى ضوء ذلك نتناول فيما يلى أهم أوجه ومجالات إستثمارات التأمينات الإجتماعية فى مجال تنمية المناطق الريفية والقوى العاملة بالزراعة:

<u>أولاً</u> : يتعين إهتمام السياسة الإستثمارية بتقديم الدعم الإستثمارى لأعضاء التعاونيات الزراعية خاصة من خلال الإستثمار فى مشروعات الضمان الصحى والإجتماعى للعاملين فى الزراعة والإنتاج الحيوانى (سواء كانوا من الأجراء المؤقتين والموسميين أو من صغار ملاك الأراضى الزراعية) **وقد نصت على ذلك كافة الإتفاقيات والتوصيات الدولية فى مجال العمل وفى مجال التأمينات الإجتماعية.**

وتتزايد أهمية تدابير الحماية الإجتماعية فى عالمنا العربى حيث يمثل سكان الريف نسبة تتجاوز نصف السكان فى معظم الدول العربية وحيث يؤدى تكامل تدابير الحماية الإجتماعية مع التعاونيات إلى زيادة الإنتاج الزراعى وهو أمر ضرورى لتوفير إحتياجاتنا الأساسية المتزايدة من الغذاء.

<u>ثانياً</u> : من المفيد قيام هيئات التأمين الإجتماعى بتوجيه جزء من إستثمارات أموالها نحو:

١- دعم القدرة التسويقية للتعاونيات وتوفير الإئتمان من خلال بنوك تعاونية تساهم هيئات التأمين الإجتماعى فى تأسيسها.

٢- مساهمة الإستثمارات فى دعم وتنمية القدرات المهنية والحرفية للتعاونيين تعزيزاً لدور النظام التعاونى فى التنمية البشرية (إعتبرت الأمم المتحدة عام ٢٠١٢ العام العالمى للتعاونيات).

٣- توجيه إستثمارات التأمينات الإجتماعية نحو تمويل تدابير تعزيز الدور الإقتصادى والإجتماعى للتعاونيات على المستوى الوطنى وعلى المستوى العربى رعاية للأسر الفقيرة وأعضاء التعاونيات ذوى الحرف والصناع العاملين لدى أنفسهم والمشتغلون بالزراعة والصيد (خاصة الذين لم تمتد إليهم تشريعات العمل والتأمينات الإجتماعية).

<u>ثالثاً</u> : إستهداف المشروعات والبرامج التى تحول دون تزايد ظاهرة تشغيل الأطفال (إتفاقاً وتعدد المواثيق والتوصيات والإتفاقيات الدولية للحد من عمالة الأطفال) **...** بالسعى نحو إمتداد نظم التأمين الإجتماعى للعاملين بالزراعة والعاملين لدى أنفسهم وبالعمل الجاد نحو توفير العلاج المجانى وتوفير التعليم الأساسى المجانى حقا لجميع المواطنين لتأثيره المرغوب فيه على مستوى الأسرة فى ضبط معدلات الخصوبة وبالتالى معدلات الفقر والبطالة ومن ناحية أخرى لتعظيم قدرات التكسب للأطفال جيل المستقبل.

رابعاً : الإهتمام بإستثمارات دعم التصنيع الزراعى حيث تهتم التنمية المستدامة (التنمية الإقتصادية والإجتماعية) **بالتنمية الريفية المستمرة** (للمساعدة على الحد من الهجرة إلى المدن)، **وفى هذا الشأن تتخذ تدابير سياسية وخدمية وإستثمارية لدعم وتشجيع التصنيع الزراعى، ودعم الاستثمار فى رأس المال البشرى** (التنمية البشرية) **بالمناطق الريفية** بتدريب المربين والعاملين فى الرعاية الصحية والفنيين وغيرهم من المتخصصين الذين تدعو إليهم الحاجة لاستمرار التنمية بتلك المناطق.

ونؤكد هنا أن التنمية المستدامة تستهدف إحراز تقدم متزامن فى مختلف الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية (البشرية والبيئية والتكنولوجية). **وهناك إرتباط وثيق فيما بين تلك الأبعاد المختلفة** (والإجراءات التى تتخذ فى إحداها من شأنها تعزيز الأهداف فى بعضها الآخر) **ومن ذلك مثلا أن الإستثمار الفعال فى رأس المال البشرى** (ولاسيما فيما بين الفقراء)، **يدعم الجهود الرامية إلى** السماح بالتنمية العاجلة واستخدام مزيد من التكنولوجيات الناجعة **من ناحية وإلى تخفيض شدة الفقر، وضبط معدلات الخصوبة، وتحجيم الفروق الإقتصادية والحيلولة دون تدهور الأراضى الزراعية وتراجع الموارد المائية من ناحية أخرى.**

وبمراعاة أن الإنسان هو محور التنمية البشرية المستديمة وغايتها يجب أن تهتم التنمية بحماية الموارد الطبيعية التى تقوم عليها الحياة الريفية والتى تحقق فرص الحياة الكريمة والآمنة لكل من الأجيال الحالية والأجيال المستقبلة.

خامساً : إختيار أوجه الإستثمار التى تهتم بتمكين جميع الفئات وتدعيم كافة القدرات البشرية وتوظيفها على نحو أفضل فى جميع الميادين: الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية، التى تؤثر فى حياة الإنسان.

ومع تداعى وتلازم الآثار الإجتماعية والإقتصادية والسياسية السلبية للبطالة خاصة فى إنتشارها بين الشباب **تتأكد أهمية إستثمارات التأمينات الإجتماعية فى مجال الدعم المالى لبرامج الإستثمارات الريفية لتنمية القدرات البشرية والتى يتم تنفيذها على مراحل زمنية تتداعى وفقاً لها الآثار الإيجابية على فترات آجله لتخفيف شدة مشكلة البطالة والحد من إنتشارها وإمتدادها لقطاعات عريضة** تضم الغالبية العظمى من الشباب **على النحو التالى:**

١- وضع برامج التشغيل فى صدارة الخطط التنموية وإقرار سياسات إقتصادية وإجتماعية تضمن إستراتيجات وطنية للتشغيل وبرامج عمل للشباب من خلال وضع سياسات قطاعية ومناطقية متجانسة فى مجال الإستثمار والتمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لزيادة فرص العمل خاصة للشباب والمرأة.

٢- توسيع التغطية الإجتماعية من خلال تقديم المساعدات الإجتماعية والعينية والنقدية للأسر الفقيرة التى تعول أطفالا، وتوفير معاشات للمسنين والعاجزين وتوفير الرعاية الصحية للمتعطلين.

٣- توسيع مظلة الضمان الإجتماعى لتوفير الحماية الإجتماعية لكافة قطاعات القوى العاملة من خلال:

* إمتداد نظام تكامل التدابير التأمينية مع نظم المساعدات الإجتماعية والخدمات الإجتماعية والتعليم والصحة.
* التأمين الإجتماعى لكافة فروع التأمين (تأمين إصابات العمل التأمين الصحى، الأمومة، العجز، الشيخوخة ، الوفاة، البطالة).

٤- إصدار التشريعات التى تكفل إمتداد تأمين البطالة لكافة القوى العاملة بمراعاة التدرج فى التطبيق وفقا لما يحدده تشريع كل دولة بما يتماشى مع إمكانياتها الإقتصادية والإجتماعية **وبما لا يخل بالتوازنات بين مسئوليات القطاعات المعنية بتغطية تعويضات تأمين البطالة.**

٣
الإستثمارات ذات المردود المتوازن إقتصادياً وإجتماعياً

أولاً : الإستثمار الإجتماعى بإستهداف تحقيق أقصى مصلحة إجتماعية وإقتصادية مباشرة لمجموع المؤمن عليهم:

مع تعدد الأزمات المالية والإقتصادية على المستوى الدولى تزايد الإهتمام بإدارة أموال التأمينات الإجتماعية وتفعيل دور الإستثمارات ذات المردود الإجتماعى بمراعاة الإنعكاسات الإقتصادية والمالية السلبية للتغيرات الإقتصادية خاصة فيما يتعلق بالإنخفاض المستمر فى القوة الشرائية للنقود والتضخم المالى. (١)

وتشير دراسة خاصة بمشاكل التمويل فى البرازيل إلى أن الرأى العام - وتسانده الحكومات - **لا يتقبل سياسة لإستثمار إحتياطيات التأمينات الإجتماعية تهتم فقط بتحقيق أكبر عائد ممكن، فضلا عن إعتقاد رجال الصحافة والعاملين بأن الإحتياطيات تمثل فائضا** يتعين إنعكاسه على مستوى المزايا **متأثرين بضخامة الإحتياطيات المتراكمة فى السنوات الاولى لانشاء نظام التأمينات الاجتماعية** وكانوا يترجمون الزياده فى الموارد عن النفقات بأنها فائض **مما أدى لإجبار هيئات التأمين الإجتماعى الى توجيه إستثماراتها الى أوجه إستثمار ذات أهداف إجتماعية كالإسكان.**

ومن ناحية أخرى طالب مقترضى الأموال من التأمينات الاجتماعية - لشراء أو بناء المساكن - **بأن تكون فوائد القروض فى أدنى الحدود** (بإعتبارهم أصحاب الاحتياطات المتراكمة) **... كما طالب مستأجرو العقارات المملوكة لهيئات التأمين الإجتماعى بأن تكون الايجارات منخفضة.**

---

(١) تهتم الدول ذات الثبات النقدى النسبى بالبحث عن أوجه إستثمار ذات عائد مرتفع لا تتأثر بانخفاض القوة الشرائية للنقود .

وفى هذا الشأن فقد إتجهت بعض الدول الى إستثمار بعض الاحتياطيات فى الأسهم (رغم تحفظات خبراء التأمين الاجتماعى فى هذا الشأن) **وهو ما يلاحظ فى سويسرا، كما يلاحظ فى إيطاليا حيث يسمح قانون التأمين باستثمار ما يصل الى ٢٥% من الاحتياطيات فى الأسهم** بما فى ذلك أسهم الشركات المساهمة، **ويلاحظ فى المانيا حيث يتم تكوين إحتياطى لمواجهة إنخفاض القوة الشرائية للنقود ويستثمر فى أسهم يفترض أن تكفى أرباحها لزياده المزايا وفقا لمعدل التضخم النقدى.**

ويشير المهتمون بأدارة أموال التأمينات الى أن هناك مبدأين يجب مراعاتها فى تحديد قواعد الاستثمار :

الأول : يجب أن تصاغ القواعد بحيث تحقق الهدف من تكوين الاحتياطيات الذى يتمثل إما فى توفير ضمان للوفاء بالمزايا المستحقه أو فى مواجهة أية زيادة غير متوقعة فى النفقات.

الثانى : يجب أن تكون القواعد كافية ومحكمة، بحيث تكون مرشدا عمليا للأجهزة المختصة بإختيار أوجه الاستثمار الملائمة والتى تكون فى ذات الوقت مرنه لتترك لتلك الأجهزة حرية كافية للعمل تتيح الجمع بين كل من سياسة الاستثمار الذاتى وسياسة الاستثمار الحكومى.

وهناك ثلاثة شروط ذات أهمية عملية كبيره لنجاح تخطيط التأمين الإجتماعى - ويسلم بها بوجه عام كمبادئ إسترشادية فى الاتفاقيات والتوصيات الدولية **– وهى:**

١- ضمان قيمة الاستثمارات وتحقيقها للعائد الملائم وسيولتها (أو امكانيه الحصول عليها بيسر)**.**

٢- تحقيق الدور الإجتماعى للإستثمارات من خلال إستثمار بعض إحتياطياتها فى أكثر المشروعات فائدة للمؤمن عليهم تأسيساً على أن إعتبارات العدالة تقتضى أن توجه الإحتياطيات إلى أكثر المشروعات فائدة للعمال.

٣- من الضرورى هنا أن يتم التنسيق بين سياسة إستثمار إحتياطيات التأمين والسياسة الإقتصادية العامة وعلى أن توفر السلطات العامة ضمانات خاصة للإستثمارات ذات السمات الإجتماعية والإقتصادية إذ من الضرورى عدم الإخلال بشرطى الضمان والعائد .

هذا وهناك مجالات عديدة لأوجه الإستثمارات التى تعود بالفائدة على العمال ولا تخل بشرطى الضمان والعائد .

فالإستثمار فى المشروعات الإنتاجية المدروسة والناجحة يحقق إلى جانب العائد المناسب والمضمون فرص عمالة جديدة ومتسعة للعمال .. والإستثمار فى الجمعيات التعاونية لبناء المساكن للعمال يحقق فائدة مباشرة للمؤمن عليهم .. بل أن الإستثمار فى إقامة مبان ومكاتب نموذجية للهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية ذاتها يحقق فائدة مباشرة للمؤمن عليهم ويعطى عائدا قد يتجاوز المعدل المفترض فى الحسابات الإكتوارية (والذى يقل عادة عن المعدل السائد بالسوق) **المعدل الذى تستثمر به الهيئة أموالها بمعرفة الدولة.**

ولا يفوتنا أن عنصر الأمانة Trusteeship الذى أصبح جزءا من فلسفة الإدارة يقضى بقيام الإدارة فى كل عمل تقوم به بمراعاة الفائدة النهائية للمؤمن عليهم.

إن مراعاة ذلك الشرط يؤدى لزيادة حرص العمال على النظام ونجاحه فيتمسكون به وتزداد رغبتهم فى الإنتماء اليه (ولا يعنى هذا ألا يوجه الجزء الأكبر من الإستثمارات لمشروعات تعود بالنفع على المجتمع ككل بقدر ما يعنى أهمية الإعلان عن هذه المشروعات وبقدر ما يعنى ان يكون للفائدة المباشرة للعمال المقام الأول فى تقرير أيا من هذه المشروعات توجه اليه إستثمارات التأمينات الإجتماعية)**.**

وتشمل مجالات الإستثمار الإجتماعى المستشفيات والمراكز الطبية لتطوير (المستوى الصحى) **ومختلف المشروعات التى تستهدف لرفع المستوى المعيشى وزيادة الانتاج ومنع البطالة وتخطيط المدن وإنشاء المدارس وحل مشاكل الاسكان وما الى ذلك من الأغراض المماثلة وبوجه عام يتعين التنسيق بين مساهمة إحتياطيات التأمينات الاجتماعية فى تلك المجالات وبين السياسة الاقتصادية والمالية بالدولة** مما يؤدى الى التقدم الاقتصادى للجماعه كلها **.**

ثانياً : دعم برامج خدمات الضمان الإجتماعى والحقوق التكميلية والتقاعدية :

١- تهتم الحماية الإجتماعية بالتنمية الإجتماعية من خلال توفير العديد من الخدمات الوقائية (تدابير تخفيض مخاطر الجهل والمرض) **التى تشمل خدمات التعليم الأساسى والثقافة العامة وخدمات الرعاية الصحية والعلاجية فى حالات المرض والإصابة فضلاً عن توفير خدمات وإعانات علاجية تأهيلية وتعويضية بعد وقوع المخاطر رغم الوقاية والتحفظ** (تعويضات البطالة والإعانات العائلية لرعاية الطفولة والإحتياجات والطوارئ الفردية) **... وتعتبر تلك الخدمات الوقائية والعلاجية محور خدمات الضمان الإجتماعى التى تتمثل فى جميع الإجراءات والإعانات العامة** (الثقافية والصحية والمعاشية التى يوفرها الضمان الإجتماعى لجميع أفراد المجتمع بصورة مباشرة لغرض وقايتهم، من التعرض إلى مخاطر الجهل والمرض والفقر وتلك التى يؤديها لإنقاذهم من آثار تلك الأخطار عند تعرضهم إليها) **مع تأهيل العجزة** (للعودة إن أمكن إلى نشاطهم جزئياً أو كلياً) **ومساعدتهم إجتماعيا على اشباع حاجاتهم الضرورية وحاجات أسرهم كحق إنسانى لتحريرهم من القلق والخوف الماديين ولطمأنتهم على حياتهم فى الحاضر والمستقبل.**

وهكذا تعمل الخدمات العلاجية والوقائية للضمان الإجتماعى على تحقيق التنمية الإجتماعية سواء من خلال نشر الثقافة (العامة والإختصاصية العلمية والعملية)، **ورعاية الصحة** (العامة والخاصة) **وتقديم الخدمات والإرشادات اللازمة لكل ذلك أو من خلال الخدمات الوقائية التى تهتم بحماية الأفراد من الفقر والحرمان عن طريق تهيئة الأعمال لهم ووقايتهم من التعرض إلى الإصابات** (الشخصية وإصابات العمل) **أو إلى البطالة ... وتهتم التنمية الإجتماعية بالطفولة من خلال تقديم الإعانات العائلية أو من خلال تهيئة الوسائل والإجراءات الثقافية والصحية والبرامج الإقتصادية الكفيلة بحماية القوى البشرية المنتجة** (وبالحث على العمل والإنتاج ولتنمية مواهب وإمكانيات الأفراد) **كما تهتم بالخدمات العلاجية والتعويضية لتغطية الخسائر الناشئة عن المخاطر وتوفير الحاجات لمن يتعرضون إليها، ومعاونتهم على العيش فى راحة وإطمئنان ولمن يعولونهم.**

٢- إمتداد التأمينات الإجتماعية للعمالة الوافدة بمزايا الدفعة الواحدة (بإعتبارها قيمة رأسمالية لمعاش بدولة الإقامة وفقا لإتفاقية ثنائية).

إستهدافا لتحقيق وحدة عربية إجتماعية وإقتصادية من خلال نظم التأمينات الإجتماعية (بإعتبارها عاملا أساسيا لحماية العاملين ولدورها الهام فى مجال التنمية الإقتصادية والإجتماعية العربية) **أصدر مؤتمر العمل العربى فى مارس ١٩٨١** (فى دورته التاسعة) **الإتفاقية العربية رقم (١٤) لعام ١٩٨١م، بشأن حق العامل العربى فى التأمينات الإجتماعية عند تنقلة للعمل فى أحد الأقطار العربية.**

وقد إهتمت الإتفاقية بتشجيع حرية الإنتقال وآثارها الإيجابية الملموسة على كل من الدول العربية المصدرة والمستقبلة لليد العاملة.

وقد جاءت الإتفاقية تنفيذا للمادة الثالثة من دستور منظمة العمل العربية التى تنص على وجوب وضع خطة لنظام للتأمينات الإجتماعية لحماية العمال وعائلاتهم وتوحيد التشريعات العمالية وشروط العمل فى الدول العربية (كلما أمكن ذلك) **... وتقنينا للمبادئ العامة التى تضمنتها إتفاقيات العمل العربية، من حيث تمتع العمال الوافدون بالحقوق والمزايا التى يتمتع بها عمال الدولة المضيفة والعمل على تكامل مدد الإشتراك والحقوق التأمينية و تلافى الإزدواج التأمينى.**

هذا ويستفاد من متابعة إتجاهات تنقل الأيدى العاملة تنامى الإحتياجات السنوية للعمالة الوافدة بمعظم دول مجلس التعاون الخليجى (ومجلس التعاون العربى) **بما يستلزم الإتجاه نحو إبرام إتفاقيات ثنائية بين الدول المصدرة للعمالة وتلك المستوردة لها** (ولتكن من خلال التزام دولة العمل بتوفير الحقوق التقاعدية للعمالة الوافدة فى صورة تعويضات الدفعة الواحدة التى تقوم الدولة التى يقيم بها العامل المتقاعد بتحويلها إلى دفعات معاشية).

٣- دعم وتفعيل المساهمات المالية والإستثمارية للدولة فى المشروعات الصحية والسكانية (١) لمحدودى الدخل وفى توفير المساعدات المالية فى حالات الكوارث وتوفير إعانات البطالة.

ثالثاً : توجيه الإستثمارات نحو تحسين قدرات القوى العاملة على التكسب لتحقيق إستدامة التنمية المتوازنة وتوفير فرص العمل المتجددة :

فى ظل العولمة وحرية تنقل السلع والخدمات ورءوس الأموال بين الدول تعددت الأزمات المالية والتغيرات الإقتصادية على مستوى العالم وأصبحنا أمام واقع عالمى جديد يعانى من البطالة وفقدان الدخل وعدم الإستقرار الإجتماعى ومن هنا تفهم كيف نشأت وتنامت مخاطر الفقر والتعطل وتعددت الدراسات - على المستوى الوطنى وعلى المستوى الدولى - **فى مجال أساليب التعامل مع تلك الأخطار وكيفية إدارتها للعمل على الحد من معدلات تكرارها وتخفيف آثارها.**

وفى البداية يتعين إدراك أنه فى ظل إقتصاديات الحركة لا يوجد ما يمكن أن نسميه بأساليب منع أو تجنب الخطر فمهما تعددت التدابير الوقائية فهناك دائما نسبة من الفقراء ومن المتعطلين ... وهكذا فإن إدارة الأخطار تستهدف التحكم فى معدلات تكرارها وتحجيم آثارها وشدتها تخفيضا للخطر من خلال وضع تدابير مالية وتأمينية متوازنة تتصف بالمرونة لتفعيل التعامل مع المتغيرات الإقتصادية والسكانية **... وتشمل تلك التدابير سياسات الرعاية الصحية والتعليم، والتأهيل المهنى والحرفى التنمية الإقتصادية وعدم إستدامتها وإمتدادها للأجيال القادمة.**

---

(١) أكدت اتفاقيات وتوصيات مؤتمرات العمل الدولية المسئولية العامة للدولة فى مجال ضمان الوفاء بمزايا التأمينات الاجتماعية فضلا عن المساهمة فى تمويل نفقاتها الى المدى الذى يتفق مع غنى الدولة واعتبارات العدالة، **وإهتمت بعض الاتفاقيات والتوصيات ببيان أهمية تحمل الدولة لبعض نفقات العلاج والرعاية الطبية** فى حالات المرض **مع قيامها بتمويل فترات التجنيد الالزامى وتغطية العجز فى الاشتراكات الناتج عن امتداد تأمين الشيخوخة والعجز والوفاه لذوى الأعمار المتقدمة وكذا تحمل الأعباء المترتبة على توفير حدا أدنى لمزايا العجز والوفاة وأعباء استمرار أداء مزايا تأمين البطالة لفترة طويلة.**

وقد تتمثل المساهمة العامة عمليا فى القروض والاعانات السنوية أو فى تحمل النفقات الإدارية أو جزء من إجمالى نفقات التأمين أو نفقات بعض صور المزايا أو جزء منها أو فى نسبة من إجمالى الموارد أو الإشتراكات أو الأجور أو فى حصيلة ضريبة أو ضرائب معينة أو جزء منها، وقد تتمثل فى ضمان تغطية العجز فى الموارد عن النفقات أو ضمان الحد الأدنى لعائد استثمار الاحتياطيات.

وعادة ما تهتم المساهمة العامة بملاءمة المعاشات وحدودها الدنيا وبالعجز فى نفقات التأمين نتيجة لامتداده لذوى الأعمار المتقدمة ولذوى الأجور المنخفضة فضلا عن نفقات العلاج والرعاية الطبية للتأمين الصحى خاصة بالنسبة لذوى المعاشات ولبعض الأمراض .

وبعبارات أخرى يتعين إستهداف التنمية المتوازنة إقتصاديا وإجتماعيا للنمو الإقتصادى القائم على التحديث التكنولوجى، والمشاركة الديمقراطية ... مع وضع وتفعيل برامج تستهدف الحد من الفقر، وتعمل على تحسين مستويات المعيشة والحد من شدة البطالة والتغلب على مختلف التحديات، بطريقة استباقية، ممنهجة، ومتكاملة تستند على التنسيق بين جهود الدولة وجهود الأفراد وإسهامات المجتمع المدنى والقطاع الخاص، والتكامل فيما بينها لتجنب أية اضطرابات سياسية تحول دون الإستقرار اللازم للتنمية.

وبمراعاة تنامى المخاطر يتعين الإسراع فى معالجة الأزمات بأسلوب إيجابى، ممنهج ومتكامل.

وقد إستقرت برامج التنمية الإقتصادية طوال عشرات السنوات على ما سمى ببرامج الإصلاح الإقتصادية التى إستهدفت توجيه الإستثمارات نحو المشروعات ذات الربحية الأعلى دون مراعاة تلازم الربحية العالية بمخاطر أعلى قد تحول دون إستدامة التنمية وقد تتواضع معها إيجابيات النمو الإقتصادى وتتعاظم سلبياتها.

وقد أكدت الخبرة المستفادة وجوب مراعاة الموازنة بين المردود الربحى المتوقع للنمو الإقتصادى وبين سلبيات التوزيع غير العادل لذلك المردود والخسائر الإجتماعية المحتملة نتيجة ذلك.

وحيث تهتم كافة الدول بتطوير وتحسين أوضاعها الإقتصادية والإجتماعية لتحقيق حياه كريمة لشعوبها فإنها تستهدف أوجه الإستثمار التى تتيح التحكم فى أخطار الفقر والتعطل بتحسين الخصائص السكانية والقدرات التكسبية للقوى العاملة وسبيلها فى ذلك خطط وبرامج إستثمارية ذات مردود إقتصادى وإجتماعى متوازن ترفع من القدرة الإقتصادية للدولة وتشييع إحتياجات المواطنين.

ووفقا لمبادئ إدارة المخاطر يتعين المفاضلة بين برامج التنمية فى ضوء مدى تحقيقها لتدابير الحماية الإجتماعية بالتلازم مع إعتبارات الربحية مع مراعاة أن لتدابير الحماية والأمان الإجتماعية مردودا ربحيا مباشرا قد لا يكون فى الأجل القصير ويتحقق فى الأجل المتوسط فالاستثمار فى مجال التعليم والصحة الوقائية، يجعل الناس أكثر إنتاجية ويحد من إحتمالات تعرضهم للأمراض ... كما يلاحظ أن الحصول على الإئتمان، يمكنه حث قطاع العمل الحر على أن يصبح أكثر ديناميكية ونشاطا وأن ينمو بسرعة أكبر، ويجعله فى الوقت نفسه أكثر قدرة على المرونة فى وجه الصدمات السلبية. وعلى مستوى الإقتصاد الكلى، فإن من شأن إنضباط السياسات النقدية والمالية إعتدال معدلات التضخم والقدرة على إستدامة عجز المالية العاملة أن يعجل بالنمو الإقتصادى مع الحد فى الوقت نفسه من شدة التقلبات فى وجه الصدمات الخارجية والمحلية.

٤
أوجه الإستثمار لتحسين الخصائص السكانية
بالحد من معدلات وشدة الفقر

نتناول فيما يلى دور وأوجه إستثمار أموال التأمينات الإجتماعية فى تحسين الخصائص السكانية من خلال الحد من معدلات الفقر وشدته بإعتبار ذلك من أهم المشاكل التى تدور حولها تدابير التنمية الإقتصادية.

وفى هذا الشأن تبدو أهمية المساهمة فى تمويل المشاريع التى تستهدف توفير إحتياجات الناس الأشد فقراً والأكثر تهميشاً وتوفير التمويل للمشروعات متناهية الصغر ومشروعات التعليم والمرافق الصحية، والمساهمة فى تمويل عمليات التصنيع الزراعى، وتوفير فرص أكبر لتوليد الدخل (لتحقيق التنمية البشرية) وتوفير معاشات ودفعات نقدية لغير المشمولين بنظم التأمينات الإجتماعية **خاصة فى المناطق الريفية.**

ونتناول بالدراسة كيفية إستهداف الإستثمار تحسين الخصائص السكانية تحقيقاً للتنمية الإقتصادية والإجتماعية المتوازنة على النحو التالى:

أولاً : تحقيقا للتنمية المستدامة يتعين إهتمام البرامج والسياسات الإستثمارية بتدابير الحد من الأخطار التى تهدد الموارد الطبيعية والمائية اللازمة لإنتاج الغذاء الكافى للإنسان وما يرتبط بتنمية الثروات الحيوانية وتلك المتعلقة بالبيئة والإعتراف بأهمية التنمية البشرية كوسيلة حاسمة للتنمية الإقتصادية (نسج التنمية حول الناس وليس الناس حول التنمية).

ومن ناحية أخرى يراعى تزايد الإهتمام بالجوانب الإقتصادية المتعلقة بالإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية، لتعظيم عوائد التنمية الاقتصادية، مع المحافظة على الموارد الطبيعية ونوعيتها "لإستمرار مستوى الدخل الحقيقي فى المستقبل".

وبمراعاة الثبات النسبى للموارد الطبيعية فإن الأمر يتطلب فضلا عن عدالة توزيع الدخول تقليص إنتاج النفايات والتحكم فى معدلات الخصوبة خلال خدمات التعليم.

وتؤكد مختلف مصطلحات وأدبيات التنمية المستدامة على أن التنمية ينبغى أن تكون بالمشاركة فى صنع القرارات المؤثره سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وبيئيا وأن تحقق التحول السريع فى القاعدة التكنولوجية للحضارة الصناعية، وتعمل على إستيعاب النمو فى عدد السكان وفي النشاط الاقتصادي بمراعاة العدالة بين الأجيال البشرية القادمة والأجيال الحالية التى لا تجد فرصا متساوية للحصول على عوائد التنمية الاقتصادية ...

وهو أمر تتطلع إليه الشعوب وتعمل على تحقيقه من خلال **تلازم كافة أبعاد التنمية على النحو الآتى:**

١- إرتكاز التنمية الإقتصادية على القدرات الإقتصادية الوطنية الذاتية:

نلاحظ هنا الإرتباطات الدولية بين الدول الغنية والفقيرة ذلك أنه بالقدر الذى ينخفض به إستهلاك السلع الغذائية فى الدول الصناعية، يتباطأ نمو صادرات الدول النامية من تلك السلع وفى حين تنخفض أسعار السلع الأساسية فى الدول الغنية فإن الدول النامية فى المقابل تخسر جزءاً من موارد صادراتها الزراعية ... ومن هنا يتعين لتعويض تلك الخسائر، توجيه الإستثمارات نحو تنمية رأس المال البشرى وتنمية القدرات الذاتية للدول النامية وتأمين الاكتفاء الذاتى والتوسع فى التعاون الإقليمى، وفى التجارة الينية فيما بين الدول النامية.

٢- الحد من شدة الفقر وتوفير التعليم والتدريب والتوجيه والتأهيل المهنى لتنمية القدرة على التكسب :

تستهدف التنمية المستدامة فى الدول النامية التحسين المستمر فى مستويات المعيشة (يعتبر التحسين السريع، كقضية أخلاقية، أمر حاسم بالنسبة لأكثر من ٢٠ فى المائة من سكان العالم المعدمين) **والحد من شدة وحدة الفقر وإنعكاساته السلبية وترشيد النمو السكانى السريع** (لإرتفاع معدلات الخصوبة) **... وقد تأكد إرتباط تلك الأهداف مع تحقيق التنمية المستدامة، لأن هناك إرتباط وثيق بين الفقر وبين تدهور البيئة والنمو السريع للسكان** (تتزايد معدلات وشدة الفقر فى الدول النامية كأحد الآثار السلبية للتاريخ الإستعمارى والتبعية المطلقة للقوى الرأسمالية. وإذا لم تتوافر الإحتياجات الأساسية، لا نتصور توافر القدرات والخصائص السكانية اللازمة للتنمية وترشيد معدلات الخصوبة التى ترتفع لإتجاه السكان نحو الاستزادة من الأطفال فى محاولة لزيادة القوة العاملة للأسرة إعتقاداً منهم بأن ذلك يحقق الأمن لشيخوختهم)**.**

هذا وحيث أن للتنمية المتوازنة المستدامة جدواها وأهميتها على كل من الصعيد العربى والعالمى وعلى الصعيد الوطنى لكل دولة فإن من الضرورى تعدد وتكامل التدابير العربية والدولية لتخفيف معدلات وحدة الفقر إينما وجد وتحسين مستويات المعيشة ... وتقوم بذلك كل من الدول الغنية والفقيرة على السواء، من خلال المساواة فى فرص التعليم والخدمات الاجتماعية وفرص استخدام الأراضى والموارد الطبيعية الأخرى لتحسين مستويات المعيشة والحد من التفاوت المتنامى فى الدخل.

٣- تستلزم التنمية المتوازنة المستدامة تنمية الإستثمار فى مجال الخدمات الطبية لتحقيق المساواة فى فرص الحصول على الرعاية الصحية وفى دعم القدرة المالية على حيازة الأراضى الزراعية للفقراء الذين لا يملكون أرضا وتوفير القروض التى تقدم

إلى القطاعات الإقتصادية غير الرسمية حتى تكتسب الشرعية؛ وتقديم الدعم المالى لتحسين فرص التعليم بالنسبة للمرأة فى كل مكان. (١)

وتؤكد خبرة العديد من الدول الإرتباط القائم بين التنمية البشرية والتنمية الإقتصادية مع تأكد فاعلية الموارد البشرية ذات المستوى التعليمى والصحى الجيد ... كما تبين من الخبرة أنه كلما توافر مستوى أساسى من التعليم كلما زاد الوعى بحماية ثروات الغابات وأهمية تنويع أوجه النشاط الزراعى (ويعود ذلك على الأطفال ليرتفع مستواهم الصحى بما يحقق التنمية المستدامة).

٤- الحد من البطالة من المنبع بترشيد معدلات الخصوبة :

تهتم التنمية المستدامة بالدور البشرى فى الحد من التزايد السريع فى نمو السكان، ليس فقط لأن الإرتفاع المستمر فى معدل السكان لفترة طويلة لا يقابله إرتفاع مماثل فى فرص العمل لدى الغير، بل أيضا لأن النمو السريع يحدث ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات. (٢)

ثانياً : التأمينات الإجتماعية ركناً رئيسياً للتنمية المستدامة المتوازنة تتلازم خلالها التنمية الإقتصادية والتنمية الإجتماعية زمنياً :

إتفاقاً مع طبيعة نظم التأمينات الإجتماعية فإن من المقرر علمياً وعملياً أنها نظم تؤثر وتتأثر بالتطورات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية. ومن هنا نفهم كيف يتعين علينا إستعادة الدور الإجتماعى للتأمينات الإجتماعية بتحقيق التوازن بين المزايا والموارد من خلال رؤية تتلازم فيها كل من العدالة التأمينية والعدالة التمويلية سبيلاً لتحقيق العدالة الإجتماعية .. ويتم من خلالها مراعاة مبادئ المالية العامة التى تستلزم إستدامة تمويل الأعباء ذات الطابع المستدام والمتزايد بمراعاة:

١- إدراك طبيعة نظم التأمين الإجتماعى الإجبارى القائمة فى كافة الدول النامية بإعتبارها نظم فنوية تهتم ببعض قطاعات القوى العاملة (لكل قطاع من المؤمن عليهم سماته المميزة وقانون العمل الخاص به بل أن بعض العاملين يتم تحديد أجورهم حكمياً بقرارات تنفيذية) **من خلال تقديم مزايا تقاعدية تتناسب مع الدخل تستحق للعاملين ... وقد**

---

(١) وتجب الإشارة إلى أن سياسة تحسين فرص الحصول على الأراضى والتعليم وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية لعبت دورا حاسما في تحفيز التنمية السريعة والنمو فى اقتصاديات النمور الآسيوية مثل ماليزيا وكوريا الجنوبية وتايوان.

(٢) وتوحى الإسقاطات الحالية، فى ضوء الاتجاهات الحاضرة للخصوبة، بأن عدد سكان العالم سيستقر عند حوالى ١١,٦ مليار نسمة، وهو أكثر من ضعف عدد السكان الحاليين.

تمتد تلك النظم إلى بعض فئات العاملين لدى أنفسهم وأصحاب الأعمال ومن فى حكمهم (وقد تمتد إلى بعض الفئات ضئيلة الدخل التى تؤدى لها معاشات تقاعدية موحدة (فى سن تقاعد خاص).[1]

ومن خلال تراكم الإحتياطيات والمخصصات والمدخرات التأمينية تتم معالجة العديد من المشكلات الإقتصادية بإستثمار أموال التأمين الإجتماعى بما يحقق المصالح الإقتصادية للمؤمن عليهم مالكى تلك الأموال وبما يوفر إحتياجاتهم بالإستثمار فى مجال المنشئات التعليمية والصحية فضلاً عن المشروعات كثيفة العمالة فى مشروعات التنمية الإقتصادية على مستوى المجتمع.

ثالثاً : تراكم الإحتياطات المتاحة للإستثمار وفقاً لمجال نظم التأمينات وإمتدادها التدريجى لكافة المواطنين:

تهدف نظم التأمينات الإجتماعية إلى تعويض الخسائر المادية الناتجة عن تحقق الأخطار المؤمن منها ويتم التمويل المباشر للتعويضات (والمعاشات) **عن طريق إشتراكات يتحملها المؤمن عليهم وأصحاب الأعمال والدولة.**

وحتى تفى تلك النظم بالتزاماتها فإنها تسعى للتأكد من توازن مواردها ونفقاتها مع تعدد وتنامى المتغيرات الإقتصادية بمعدلات سريعة ما لم يتم تكوين إحتياطيات لمواجهة التقلبات العكسية فى معدلات تكرار وشدة الأخطار التى يتم التعامل معها والتقلب فى معدلات تدرج الأجور وفى معدلات الإستثمار.

ومن ناحية أخرى فانه نظرا لأن إحتمالات تحقق بعض الأخطار لا تتسم بالثبات طوال فترة التأمين وإنما تتزايد مع مضى الزمن فى حين تستلزم العوامل الإقتصادية الثبات النسبى لمعدلات الإشتراكات (بقدر يؤدى الى إستقرار الأوضاع)، **فان ذلك يؤدى الى ظهور فائض فى مبالغ الإشتراكات عن مبالغ النفقات فى السنوات الأولى لبدء العمل بنظام التأمينات الإجتماعية ومع الوقت يتراكم هذا الفائض كاحتياطى لمواجهة الإلتزامات المتوقع زيادتها حتى يستقر مستواها.**

---

(١) لكل من قطاعات المؤمن عليهم المشار إليهم بالفقرة السابقة مصادر تمويله وإشتراكاته وموارده ومزاياه التى تختلف من حيث النوع ومن حيث المستوى وحالات وشروط إستحقاقها ... ويتعين عند إستهداف التوحيد (خاصة من حيث الحدود الدنيا) **تحقيق التجانس والعدالة وإزالة التشوهات المالية والتأمينية التى أدى إليها تطوير المزايا** (تحت ضغوط وإعتبارات سياسية) **دون رؤية تجمع بين العدالة التأمينية والعدالة التمويلية ودون الإعتماد على مصادر مستدامة للتمويل تؤكد إستمرارية المعاشات.**

وهكذا تتكون لدى جميع نظم التأمينات احتياطيات ضخمة لضمان الوفاء بإلتزاماتها وعلى الأقل لضمان عدم تزايد إشتراكاتها ولمواجهة أية زيادة غير متوقعة فى النفقات عن الإيرادات نتيجة لحدوث تقلبات عكسية فى معدلات تكرار وشدة الأخطار التى يتم التعامل معها (ويسمى الإحتياطى هنا إحتياطى التغيرات غير المتوقعة Contignecy reserve)**.**

هذا وحيث يكون نظام التأمينات الإجتماعية فى مراحله الأولى (كما فى أغلب الدول العربية) **وحيث يقتصر على العاملين ويتبع فى تمويله أسلوب التمويل الكامل** (أو التراكم المالى) **فمن المتفق عليه تراكم الإحتياطيات بشكل مستمر ومضطرد بما يساهم** وبصورة ملموسه **فى تجميع المدخرات وتوجيهها للمساهمة فى تمويل خطط التنمية الإقتصادية.**

وفى هذا الشأن يلاحظ الأثر الكبير لنمو نظام التأمين على الإقتصاد القومى (الذى تعاد اليه إشتراكات هذا النظام من خلال عمليات إعادة توزيع الدخول التى يهتم بها التأمين الإجتماعى) **وذلك فضلا عن كون الإشتراكات من بين عناصر نفقات الإنتاج.**

<u>رابعاً</u> : تكامل مصادر التمويل يؤكد إستدامة النظم :

تأسيساً على تكامل وتعدد مصادر تمويل نظم التأمينات الإجتماعية تتأكد قدرة تلك النظم على وفائها بأهدافها وتتكامل الأساليب المتعلقة بمجالها وتطويرها ... ومن هنا يعتبر الجانب التمويلى للنظم المشار اليها من أهم الأمور لدى جميع المهتمين بها سواء كمستفيدين أو كممولين بطريق مباشر أو غير مباشر .

وهكذا يتعين لتفعيل نظم التقاعد التأمينية دراسة أسس تمويل تلك النظم سواء من حيث مصادر التمويل Financing **أو من حيث تكوين الأموال اللازمة لمقابلة نفقات التأمين** Funding **والإدارة الفعالة لإدارة** (إستثمار) **الاحتياطيات المتاحة للاستثمار ... ويجب مراعاة ما إنتهت اليه توصيات ومؤتمرات العمل الدولية حيث:**

١ - ألا تشكل اشتراكات المؤمن عليهم عبئا ماليا مرهقا بالنسبة لهم وخاصة بالنسبة لذوى الدخول المحدودة منهم .

٢ - ألا تصل إشتراكات أصحاب الاعمال الى الحد الذى يؤدى الى إضطراب الانتاج ويثير الصعوبات أمام نمو الصناعة .

٥
أوجه الإستثمار للحد من البطالة وتأمين العمل اللائق

إنطلاقاً من تفهمنا لنظم التأمينات الإجتماعية وتأثرها (وتأثيرها) **بالأحوال والمتغيرات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية فإن من أولى الأهداف الأساسية لتلك النظم المشاركة والسعى فى إستدامة التنمية البشرية للأجيال القادمة تأميناً لفرص العمل اللائق ... وفى هذا الشأن نتناول فيما يلى مدى وتعدد الدور الإستثمارى لنظم التأمينات الإجتماعية من خلال:**

أولا : فى تحسين قدرات القوى العاملة على التكسب تأكيدا لإستدامة التنمية وإمتدادها للأجيال القادمة :

تؤكد الأحوال والتغيرات الإقتصادية والإجتماعية فى المنطقة العربية أهمية تنمية الموارد البشرية وقدراتها على التكسب (من خلال دعم وتفعيل برامج الحماية الإجتماعية التى تستهدف التنمية المستدامة وتحقيق العدالة الإجتماعية وتحسين الخصائص السكانية وتعظيم فرص العمل والكسب منه والقدرة عليه)**.**

ومن هنا فإنه يتعين تأكيد "الحماية الإجتماعية سبيلاً للعدالة الإجتماعية وضماناً لجيل المستقبل" والحد من البطالة .

وبمراعاة واقع الحماية الإجتماعية فى المنطقة العربية يجب أن نستخلص الحلول لخلق فرص التشغيل والسعى المتواصل نحو تأهيل القوى العاملة لتتوافق قدراتهم مع إحتياجات سوق العمل وخلق فرص جديدة مستمرة عند جيل المستقبل ولتفعيل حقوقها الأساسية فى العمل والحياة الآمنة الكريمة.

وفى هذا الشأن يتعين ألا ننظر للمشكلات والأزمات الإقتصادية التى تتابعت وتعددت دون أن نحلل الأسباب والتعرف على حقيقة وواقع وخصوصية أوضاعنا السكانية والإقتصادية والإجتماعية لإستخلاص الخطط الفعالة والبرامج المناسبة لمواجهة التحديات الرئيسية وتوفير شبكات الأمان الإجتماعى المتعارف عليها فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان وعلى النحو الوارد فى إتفاقية الحد الأدنى للضمان الإجتماعى الصادرة عن منظمة العمل الدولية (١٩٥٢) **ومثيلتها التى أصدرتها منظمة العمل العربية وجميعها تستهدف الحماية الإجتماعية للأفراد وقاية وعلاجا** من مخاطر الفقر والجهل والمرض **وتوفر للمواطن سبل العيش بمستوى لائق ضمانا للعمل والتكسب منه والقدرة عليه.**

وهكذا فإنه يتعين إدراك أن جميع صور الحماية الإجتماعية أصبحت من الحقوق الإنسانية التى تسعى كافة الدول لتحقيقها لشعوبها (ضمانا للعمل والكسب منه والقدرة عليه وتحريرا للإنسان من الحاجة والعوز والحرمان) **كما ندرك إمتداد الحماية الإجتماعية إلى كافة المجالات التى تؤدى إلى تنمية القدرات البشرية على العمل المنتج وإشباع الحاجات والخدمات الثقافية والصحية العلاجية والوقائية.**(١)

ومن هنا نفهم الدعوة إلى كيفية تلازم النمو الإقتصادى مع نمو تدابير الحماية الإجتماعية ومواصلة التنمية المستديمة لجيل المستقبل بمراعاة تحقيق الضمان الإجتماعى وتوفير خدمات التعليم والصحة لجميع المواطنين (لتنمية الخصائص الإنسانية والقدرة على التكسب) .

وتتكامل جهود الحكومات ومنظمات المجتمع المدنى والقطاع الخاص فى مجال خدمات التعليم والصحة والتأهيل المهنى والحرفى وتدابير أصحاب الأعمال لرعاية العاملين لديهم ومع تدابير الضمان الإجتماعى التأمينية المتمثلة فى نظم التأمين الإجتماعى (التى تهتم بضمان الدخل فى حالات الشيخوخة والعجز والوفاة والتعطل والمرض والإصابة والتى يمتد مجالها تدريجيا فئوياً إلى جميع فئات القوى العاملة ثم قومياً إلى جميع المواطنين)**.**

ثانياً : كيف تساهم أموال ومزايا نظم التأمين الإجتماعى فى علاج الآثار السلبية فى مراحل التحول الإقتصادى وخلال عمليات إعادة الهيكلة الإقتصادية (الإصلاح الإقتصادى):

تتزايد حدة مشكلة البطالة خلال عمليات إعادة الهيكلة (الإصلاح الإقتصادى) **وتتزايد بالتالى أهمية إمتداد تأمين البطالة الإجتماعى إلى جميع العاملين حيث تبدو أهمية وضرورة تعويضات التعطل لتوفير دخل مناسب للمتعطلين عن العمل لأسباب خارجة عن إرادتهم** (تعويض جزئى للدخل حتى يظل هناك الدافع لسعى المتعطلين للعودة إلى سوق العمل فى أعمال تتفق وقدراتهم) **... ووفقا للمستفاد من تجارب الدول المختلفة تتحدد الملامح الرئيسية لإنشاء نظام فعال لتأمين البطالة فى ظل ظروف العولمة** Designing an effective unemployment insurance scheme **بمراعاة عدة أمور:**

الأول- يتعين أن يتمثل الهدف المباشر من إنشاء النظام فى توفير دخل مناسب للعاطلين على غير إرادتهم (ودون أن يكون لهم دخل فى تعطلهم)**.**(٢)

---

(١) تتمثل الحياة الكريمة لكل مواطن فى توفير العمل اللائق مع تنمية القدرة على التكسب من خلال الإستثمار فى رأس المال البشرى والحماية الإجتماعية، وإحترام الحقوق فى العمل ووجود سوق عمل قوية.

(٢) يتراوح عادة بين ٥٠% و٨٠% من الدخل السابق على التعطل.

الثانى- قد يقتصر إستحقاق مزايا التأمين على تقديم تعويضات جزئية عن فقد الأجر للعامل الذى يمتهن العمل فعلا (بأن تكون له مدة عمل فعلية سابقة على التعطل) **... وقد تمتد إلى توفير إعانات مالية للمتعطلين عن العمل طالما كانوا قادرين على العمل وراغبين فيه.**(١)

الثالث- يتم تمويل مزايا تأمين البطالة عن طريق إشتراكات يساهم فى أدائها كل من المؤمن عليهم وأصحاب الأعمال والدولة بمراعاة تحديد المساهمات وفقاً للظروف الإقتصادية لكل من مصادر التمويل.

الرابع- يتعين على النظام تشجيع وتأهيل وتدريب المتعطلين للتكيف مع التغيرات المستمرة والتقنيات الحديثة فى نظم العمل وأدواته والمهارات اللازمة وظروف المنافسة الدولية والتغيرات التكنولوجية المستمرة التى تستلزم مؤهلات جديدة للعمل.

ومع تعدد الآثار السلبية للتغيرات الإقتصادية يتعين تكامل تعويضات البطالة للمتعطلين مع توفير تعويضات جزئية للعمال عند توقف الأجر (رغم قيام علاقة العمل) **وذلك فضلاً عن إعانات البطالة لغير المشتغلين** ممن أنهوا مراحل التعليم بعد تأهلهم لمزاولة الأعمال التى تتفق وظروف وإحتياجات سوق العمل.

ثالثاً : المتغيرات وعالم جديد يستلزم آفاق وسياسات جديدة للتشغيل :

أدت التغيرات والتحولات الإقتصادية إلى تطورات عديدة فى أساليب الحماية الإجتماعية ذاتها لتشكل إطارا يساير التطور الجذرى الذى تمر به المجتمعات إجتماعيا وإقتصاديا (سعيا نحو غد أفضل) **والذى تعددت آثاره على سوق وآليات العمل، من جوانب عديدة أهمها:**

١- أصبح هناك دور جديد (وهيكل إقتصادى جديد) للدولة من حيث مدى سيطرتها على المشروعات الإقتصادية العامة التى إنتقلت أو تنتقل ملكيتها للقطاع الخاص (فيما يعرف بالخصخصة أو الإصلاح الإقتصادى).

٢- تعدد هياكل المشروعات الإقتصادية مع تنامى سيطرة الشركات متعددة الجنسية والشركات الكبيرة على أهم القطاعات الإقتصادية وتعدد علاقات العمل الحر وإتباع إقتصاديات السوق وآلياته.

٣- تزايد إهتمام مختلف الدول بتطبيق المعايير والإتفاقيات والتوصيات الدولية مع فتح الحدود أمام تنقل السلع والخدمات والقوى العاملة.

٤- إتساع الفجوة بين الدخول ومستويات الأجور مما يستلزم تدابير مالية تهتم بتحقيق توازن إجتماعى وإقتصادى يتفق مع الظروف الإقتصادية الجديدة كما تهتم بمراعاة مستويات ومعايير العمل الدولية فى ضوء تلك الظروف الإقتصادية.

---

(١) ولبيان ذلك يشترط قيام المتعطل بتسجيل إسمه فى سجل الباحثين عن العمل لدى الجهات الحكومية المعنية بذلك.

٥- مع تعدد المتغيرات المالية والإقتصادية فى ظل ثورة الإتصالات تنامت مطالب الشعوب بتحسين الحقوق التأمينية وتعظيمها ليس فقط لضمان الحد الأدنى للمعيشة بل لضمان الحياة الكريمة (ضمان مستوى المعيشة) **.. ومن هنا تعددت التدابير والجهود لتوفير العمل اللائق.**

ولنا هنا إدراك إنه مع التطور والتقدم الإقتصادى والصناعى تعددت الأخطار وتنوعت وإشتدت الخسائر الناشئة عن تحققها وفى ذات الوقت تعددت الحاجة إلى إستحداث الوسائل التى تهتم بالتعامل مع الأخطار سواء بالحيلولة دون وقوعها أو تخفيض معدلات تكرارها Frequency وشدتها Severity وأصبحت إدارة الأخطار Risk Management من العلوم التى تدرس على مستوى الجامعات والتى تخصص لها إدارات مستقلة بالهيئات والمشروعات.

ومع ذلك فمهما تعددت الوسائل والتدابير التى يلجأ اليها الأفراد وتلجأ إليها المجتمعات والدول فإن العديد من الأخطار تتحقق ويأتى لنا التقدم الإقتصادى والتطور الفكرى والإجتماعى بأخطار جديدة يتعين علينا مواجهة آثارها المادية Financial Losses **... ومن هنا نفهم كيف كان التأمين وكيف تزدهر صناعته .. ويتعين على المهتمين به خاصة ممن يعملون فى مجال التأمين الإجتماعى التطلع المستمر للتطوير بما يتفق مع تطلعات المؤمن عليهم فى عالم الحركة والتغيرات.**(١)

هذا ويمتد ذات الإهتمام بدور نظم التأمين الإجتماعى وإستثماراتها إلى صناديق التأمين الخاصة (وكذا نظم أصحاب الأعمال) **التى تقدم تدابير مالية وتأمينية تكميلية لجماعات من العاملين ممن** تجمعهم رابطة مهنة واحدة أو عمل واحد **وفقاً للطابع التأمينى الخاص والقدرة التمويلية الخاصة التى تتيح التعامل مع الإحتياجات التأمينية للأعضاء.**(٢)

---

(١) وبالطبع فإن نظم التأمينات الاجتماعية تهتم بالوفاء بالاحتياجات التأمينية المشتركة على المستوى القومى باعتبار أن محورها إرادة المجتمع ككل، ومن هنا تتلاشى إرادة ورغبات الأفراد ويتحدد مستوى المزايا وحالات وشروط إستحقاقها بما يحقق الأهداف الإجتماعية والسياسية القومية، وبما يتفق مع الظروف والأحوال الاقتصادية فى المجتمع ككل.

(٢) وفى هذا تتصف أحكام الصناديق ومزاياها التأمينية بقدر من المرونة يجعلها تتلاءم مع الحاجات الفردية **فى ضوء فلسفة مؤداها أن فاعلية الحماية التأمينية التكميلية وتأكيد إنتماء العاملين للشركة يعتبران الوجه الآخر لفاعلية نظام الأجور من حيث أثر كل منهما على نجاح المشروعات والشركات وتقدمها.** ومن هنا تصاغ المزايا وشروطها ويتحدد مستواها بمراعاة سلوك العاملين ومدى إنتمائهم للشركات التى يعملون بها.

رابعاً : الحماية الإجتماعية تعنى تأمين فرص العمل اللائق وتأمين الدخل للمتعطلين :

تهدف الحماية الإجتماعية إلى تحقيق تدابير وخدمات الضمان الإجتماعى بمفهومه الشامل المستمد من تطور أحكامه لتصبح الحماية الإجتماعية هدفاً أساسياً للدول والشعوب على السواء [1] وجزءاً هاماً من برامج وسياسات الأحزاب السياسية **لتحقيق الأمن والإستقرار السياسى والإستجابة لمطالب الإنتفاضات الشعبية فى العيش وفرص العمل الكريم** (وهى مطالب تشتد على المستوى العربى بما يستدعى قدراً محموداً من التعاون العربى بعقد الإتفاقات وتبنى التوصيات الدولية بإمتداد خدمات الضمان للجميع من وطنيين وأجانب دون تمييز).

وبعبارات أخرى فإن تشريعات الحماية الإجتماعية تهتم بتأمين وسائل العيش والراحة للمواطنين عن طريق وقايتهم من التعرض إلى الحاجة والعوز ويضمن حقهم فى الحصول على العمل الكريم وممارسته، وتعويضهم عن الأخطار الإجتماعية والإقتصادية والطبيعية وتنمية قدراتهم على العمل والتكسب، كما يضمن تمتعهم بخدمات الصحة والتعليم ومختلف تدابير الحياة الآمنة الكريمة والعمل اللائق.

---

(١) فى عام (١٩٤١)، وأثناء الحرب العالمية الثانية، تم إعلان ميثاق الأطلسى الذى إهتمت مادته الخامسة بتحقيق التعاون الإقتصادى بين الأمم فى سبيل تحقيق ظروف عمل أفضل وضمان إجتماعى للجميع **... وإنطلاقا من الميثاق الأطلسى جاء مشروع بيفريدج للضمان الإجتماعى فى عام ١٩٤٢ فى بريطانيا مستهدفاً "تأمين دخل مناسب حال إنقطاعه بسبب البطالة** والمرض والإصابات والشيخوخة والوفاة، **وتقديم إعانات لمواجهة النفقات الإستثنائية** التى تنجم عن الزواج والحمل والوضع**".**

وفى ١٩٤٥ تقدمت الحكومة الفرنسية المؤقتة **إلى المجلس الوطنى بمشروع للضمان الإجتماعى لكل مواطن بتأمين سبل العيش الكريم له ولأسرته** (على النحو الذى أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٨) **بالنص على حق كل شخص فى مستوى لائق كاف من المعيشة لتأمين صحته وسعادته وعائلته** (خاصة من حيث الغذاء والكساء والمأوى والخدمات الطبية والإجتماعية الضرورية وفى حالات البطالة والمرض والعجز والترمل والشيخوخة وفقد وسائل العيش الأخرى نتيجة لأسباب خارجة عن إرادته)، **كما أن للأمومة وللطفولة الحق فى إعانات ومساعدات الحماية الإجتماعية.**

ووفقا لهذا المفهوم الشامل للضمان فإن صور الحماية الإجتماعية تمتد إلى كافة التدابير التأمينية وتلك التى تعتبر من قبيل تأمين وسائل العيش الكريم للأفراد (بما فى ذلك الخدمات الثقافية) **لإشباع حاجاته الإقتصادية والإجتماعية والثقافية الضرورية واللائقة. وبالطبع فإن مسئولية توفير حقوق الإنسان تقع على الدولة بكامل أجهزتها.**

وفى عام ١٩٥٢ تبنى المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية إتفاقا دوليا على الحد الأدنى للضمان الإجتماعى (تلتزم وفقاً له جميع الدول الأعضاء بتطبيق ما جاء به بعد المصادقة عليه) **... وفى ذات الإتجاه أصدرت منظمة العمل العربية عام ١٩٧١ إتفاقية للحد الأدنى لتوفير الحماية الإجتماعية** لمختلف جوانب الحياة الإجتماعية والسياسية والإقتصادية.

وهكذا أصبحت الحماية الإجتماعية أساساً وإطاراً عاماً لنظام إجتماعى وسياسى وإقتصادى [1] **لإشباع حاجات الإنسان كإنسان** دون تمييز بين شخص وآخر وبمراعاة تحقيق العدالة الإجتماعية.

وإذا كان لنا أن نبحث على التحديد فى واقع الحماية الإجتماعية فى عالمنا العربى فإننا ندرك العديد من التحديات ونستخلص العديد من الحلول التى تستهدف تحقيق واقع جديد من خلال تنمية متوازنة مستدامة ومستمرة تمتد لأجيال المستقبل وتستجيب لتنامى وتصاعد مطالب الشعوب ودعواتها للقادة والحكومات بتفعيل حقوقها الأساسية فى الحياة الآمنة الكريمة.

وفى هذا الشأن فإننا نستهدف الحلول الفعالة التى تستند للواقع (لا تستورد) **والتى تعترف بأن المشكلات والأزمات الإقتصادية التى تتابعت وتعددت ليست قدراً لا فكاك منه وإنما واقعاً ملموساً لأوضاعنا السكانية والإقتصادية والإجتماعية وعلينا أن نستخلص فى ضوء ذلك الخطط الفعالة والبرامج المناسبة لمواجهة التحديات الرئيسية وما يقتضيه ذلك من جهد وعمل ومسئوليات إستهدافا للضمان الإجتماعى بمفهومه الشامل** (الذى يستمد من ضمان العمل والتكسب منه والقدرة عليه إلى غير ذلك من خدمات الضمان الإجتماعى) **مع مراعاة تداخل مفهوم الحماية الإجتماعية مع شبكات الأمان الإجتماعى.**[2]

وفى مجال الفهم المتعمق للحماية الإجتماعية يتعين تكاتف الجهود لتحقيق جميع صورها حيث أصبحت حقا من الحقوق الإنسانية التى تسعى كافة الدول لتحقيقها لشعوبها بمراعاة ضرورة تنمية القدرات البشرية على العمل المنتج والتمتع بكافة الخدمات الثقافية والوقائية الكفيلة بتنمية المهارات العملية المهنية والحرفية سبيلا لتنامى دخول العاملين

---

(١) الحماية الإجتماعية نظام إجتماعى لكونها وليد الحركات والضرورات الإجتماعية لحماية جميع أفراد المجتمع وهى أيضاً نظام سياسى بإعتبارها من أهم واجبات الدولة الأساسية التى تمس سياستها العليا والتى على ضوئها يتم تنظيم علاقتها مع الأفراد والدول وفضلاً عن ذلك فإنها نظام إقتصادى وليد الحاجة والضرورة الإقتصادية تتأثر بالمبادئ والفلسفة الإقتصادية السائدة فى المجتمع كما تؤثر فى النواحى الإقتصادية العامة والخاصة.

(٢) على النحو الوارد بتشريعات الدول المتقدمة والذى تبلور فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان (كما أقرته الجمعية العمومية لمنظمة الأمم المتحدة عام ١٩٤٨ بعد الحرب العالمية الثانية) **وكما نصت عليه إتفاقية الحد الأدنى للضمان الإجتماعى الصادرة عن منظمة العمل الدولية ١٩٥٢ ومثيلتها التى أصدرتها منظمة العمل العربية عام ١٩٧١ وجميعها تؤكد مفهوما شاملا للضمان الإجتماعى كنظام إجتماعى وإقتصادى وسياسى يستهدف الحماية الإجتماعية للأفراد وقاية وعلاجا من مخاطر الفقر والجهل والمرض ويوفر للمواطن سبل العيش بمستوى لائق ضمانا للعمل والتكسب منه والقدرة عليه**

وحصولهم على فرص العمل اللائق (الكريم) [1] **وإتخاذ إجراءات فعالة لمواجهة الآثار الإجتماعية السلبية للعولمة والأزمات المالية والإقتصادية التى تتزايد حدتها فى مجال العمل والعاملين والتى تستدعى مجموعة متوازنة وواقعية من التدابير الأساسية التى تدور فى معظمها حول الحماية الإجتماعية** (فى إطار إستراتيجية لتوفير العمل اللائق).

وبعبارات محددة يجب السعى نحو تنمية فعالة وعدالة إجتماعية ووضع إستراتيجية تهتم بالإتفاق على السياسات والبرامج الفعالة ومتابعة تنفيذها، لتحقيق كرامة العمل (فى إطار الخصوصية الوطنية والعربية) **وتلازم النمو الإقتصادى بالتنمية الإجتماعية للحد من الفقر وتحقيق المساواة وتفعيل الحماية الإجتماعية وتخفيض معدلات البطالة وشدتها.**[2]

ونؤكد هنا أن الحياة الكريمة لكل مواطن تتمثل فى توفير العمل اللائق مع تنمية القدرة على التكسب من خلال الإستثمار فى رأس المال البشرى والحماية الإجتماعية، وإحترام الحقوق فى العمل ووجود سوق عمل قوية.

ولنا هنا أن نستعيد كيف كشفت الإنتفاضات الشعبية التى إنطلقت من تونس ومصر (والتى تمتد إلى مناطق عديدة من العالم العربى) **عن تغييرات جذرية فى المطالب الشعبية** (التى تعانى من إرتفاع معدلات الفقر والبطالة) **بالحق فى العيش الكريم والعدالة الإجتماعية** (والحريات الأساسية وإحترام الكرامة الإنسانية).

ومن هنا نفهم الدعوة إلى تحرك الحكومات وشركاؤها الإجتماعيون من أجل وضع الإصلاحات الضرورية لتحقيق توازن النمو الإقتصادى مع نمو تدابير الحماية الإجتماعية ومواصلة التنمية المستديمة لجيل المستقبل تمشيا مع الطموحات الأساسية للشعوب.

---

(١) الطريقة المثلى لضمان دخل للأفراد فى سن العمل هى توفير عمل لائق لهم، ومن هنا فإن السبيل لصرف المزايا المالية لمن لا يعملون يجب أن يتلازم مع تدريبهم (أو إعادة تدريبهم حسب الأحوال) **لتأهيلهم للأعمال المتاحة وتلك التى تتاح بسوق العمل.**

ومع النمو المستمر للنظم الإقتصادية والتكنولوجيات تتزايد أهمية التنمية المستمرة للتعليم والمهارات الخاصة بالقوى العاملة أهمية متزايدة ويجب أن يكون التعليم متاحا لكل الأطفال لإكسابهم المهارات اللازمة لنمو شخصياتهم وتحويلهم إلى قوى عاملة فى المستقبل (كما أن التعليم المستمر ذو أهمية كبيرة للإستمرار فى الوظيفة فى النظم الإقتصادية المعاصرة).

ويجب تحديد مزايا التعطل (تعويضات وإعانات) **وأحوال وشروط إستحقاقها للمتعطلين بحيث لا تسبب نوعا من الإتكالية أو التواكل وعدم تشجيع العمل** من خلال جعل العمل أكثر إغراء ماديا من الإعتماد على تلك المزايا (طالما كانت كافية لمن يكون قادراً وراغباً وساعياً للحصول على فرصة عمل ولا يجدها).

(٢) وهنا تبدو الحاجة إلى تكثيف التكامل والتعاون العربى لبلوغ مستقبل مستدام، من خلال أنماط نمو جديدة فعالة إقتصاديا وإجتماعيا وبيئيا تستجيب بشكل أفضل لما يواجهه العالم العربى من تحديات (فى مجال العمالة وفى المجال الإجتماعى، وتدعم إنتقالها إلى تنمية متوازنة ومستدامة).

ونشير هنا إلى تعدد الجهود والتوصيات العربية (والدولية) **لتطوير وتفعيل شبكات الحماية الإجتماعية والأمان الإجتماعى لمقابلة التطور المستمر فى الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والسياسية وما يصاحب ذلك من مشاكل** (إتفاقاً والعلاقة القائمة بين التنمية الإقتصادية والتنمية الإجتماعية، فتتأثر كل منهما بالأخرى وتؤثر فيها) [1] **وهكذا تعمل شبكات الحماية الإجتماعية على توفير الحماية والرعاية لإفراد المجتمع عبر أنظمة، فاعلة ومتطورة، تؤدى إلى رفع معدلات الإنتاجية وتحقيق العمل اللائق والمساواة فى فرص العمل والأجور بين النساء والرجال مع تخفيض معدلات وشدة الفقر والتعطل بإستهداف العدالة الإجتماعية.**

---

(١) من مواثيق منظمة العمل العربية نشير إلى:

١- إهتم الميثاق العربى للعمل بتحقيق العدالة الإجتماعية ورفع مستوى القوى العاملة فى الدول العربية وتطوير الأجهزة المختصة بالشئون العمالية بما يتلاءم مع التطور الإجتماعى والإقتصادى للدول العربية.

٢- إهتم دستور منظمة العمل العربية بأحقية الجميع فى السعى وراء رفاهيتهم المادية والروحية فى حرية وفى ظروف قوامها تكافؤ الفرص والعدالة الإجتماعية.

٣- تسعى منظمة العمل العربية لبلوغ مستويات متماثلة فى تشريعات التأمينات الإجتماعية العربية ووضع البرامج اللازمة لقيام نظم التأمينات الإجتماعية بدورها فى حماية العمال وعائلاتهم.

الفهرس

* **تمهيد : التنمية المستدامة وتفعيل التأمينات الإجتماعية** التنمية للإنسان وبالإنسان يستهدفان الحياة الكريمة ٢-٣

* **الإستثمار فى تنمية الريف والتصنيع الزراعى** سبيلاً لإمتداد التأمينات لعمال الزراعة ٤-٧

* **الإستثمارات ذات المردود المتوازن إقتصادياً وإجتماعياً** ٨-١٣

* **أوجه الإستثمار لتحسين الخصائص السكانية** بالحد من معدلات وشدة الفقر ١٤-١٨

* **أوجه الإستثمار للحد من البطالة وتأمين العمل اللائق** ١٩-٢٦

* **الفهرس** ٢٧